الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL
A/33/205

14 August 1978
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت *
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/اغسطس ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

أبعث اليكم رفق هذه الرسالة نص بيان للممثلة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة .

وأرجو منكم تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ى . فوكين
الممثل الدائم بالنيابة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

* A/33/150 .

المرفق

بيان للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

سبق للاتحاد السوفياتي أن وجّه نظر الدول أعضاء الامم المتحدة الى الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها الولايات المتحدة في اقليم جزر المحيط الهادئ (ميكرونيشيا) الاستراتيجي المشمول بالوصاية ، والتي تؤدي الى تجزئة هذا الاقليم وضمه .

ان الولايات المتحدة ملزمة ، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاق الوصاية المعقود في عام ١٩٤٧ بين مجلس الأمن والولايات المتحدة ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بأن تعمل على دفع عجلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ميكرونيشيا ، وعلى تمتع شعبها بحق تقرير المصير والاستقلال .

على أن الطريقة التي نهضت بها الولايات المتحدة بمهامها بوصفها السلطة القائمة بادارة اقليم جزر المحيط الهادئ خلال ما يربو على ٣٠ عاما قد جعلت من الواضح تماما أن الولايات المتحدة قد انتهجت سياسة هدفها تخليد حكمها في ذلك الاقليم وتحويله الى مستعمرة تابعة لها ، متجاهلة في ذلك حقوق شعب ميكرونيشيا المشروعة ، ومتجاهلة مصالحه ومشيئته .

ونتيجة لهذه السياسة ، حرم سكان اقليم ميكرونيشيا المشمول بالوصاية فرصة ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال كما أكده ميثاق الأمم المتحدة . أما الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الاقليم فلم يصبه أي تحسن بل انه ، بشهادة أهل ميكرونيشيا أنفسهم ، قد أصبح من عدة وجوه أسوأ مما كانت عليه حاله عندما تحملت الولايات المتحدة التزامات السلطة القائمة بالادارة .

ان الولايات المتحدة ، بتطبيقها لمبدأ " فرّق تسد " انما تعمل بشكل فاضح على تمزيق وحدة ميكرونيشيا وسلامتها الاقليمية ، وتنتهج سياسة تستهدف تجزئتها وضمها تدريجيا . ويفرض الآن مركز مختلف على كل من الجزأين اللذين تتألف منهما ميكرونيشيا ، تحت ستار كاذب من " الاتحاد السياسي " بالنسبة لأحد الجزأين ، و " الترابط الحر " بالنسبة للجزء الآخر .

ان هذه الأعمال من جانب الولايات المتحدة تتناقض تناقضا صارخا مع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومع المقررات العديدة التي أدانت بها الامم المتحدة على نحو لا لبس فيه " أية محاولة ترمي الى تمزيق الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية ، جزئيا أو كليا ، في أقاليم المستعمرات " .

ويذكر الجميع الحقائق المتعلقة باستخدام الولايات المتحدة لاقليم ميكرونيشيا على نطاق واسع كحقل تجارب لاختبار الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، مما كان له كثير من الضحايا ، ومما ألحق

ضررا لا سبيل الا اصلاحه بصحة السكان الأصليين وبالبيئة في مساحة شاسعة من المحيط الهادئ . ولقد اضطرت صحف الولايات المتحدة مرارا الى الاعتراف بالآثار الضارة لتجارب الأسلحة النووية في جزر المحيط الهادئ .

ان كل هذا دليل على أن الولايات المتحدة تسحق بقدميها حقوق أهل ميكرونيشيا وحرياتهم الأساسية .

ولقد أصبح واضحا الآن تمام الوضوح ان الولايات المتحدة ، بانتهاجها سياسة توسعية ازاء ميكرونيشيا ، تسعى الى أن تستبقي وأن تدعم سيطرتها على مناطق شاسعة من المحيط الهادئ والى أن تعزز مواقعها الاستراتيجية العسكرية في هذا الجزء من العالم .

ان هذه السياسة من جانب الولايات المتحدة لا تشكل تهديدا خطيرا لأمن شعب ميكرونيشيا فحسب ، وانما تشكل تهديدا خطيرا أيضا لأمن شعوب بلدان آسيا وأوقيانيا التي تؤلف جزءا من تلك المنطقة .

ان مسألة مصير ميكرونيشيا هي جزء لا يتجزأ من مشكلة تصفية الاستعمار وضمان حق تقرير المصير والاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . انها مسألة لا يمكن للولايات المتحدة ، ولا ينبغي لها ، أن تقررها تعسفا ومن جانبها وحدها ، مراوغة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها . فبمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، لا يجوز اجراء أى تغيير في مركز اى اقليم استراتيجي مشمول بالوصاية الا بقرار من مجلس الأمن التابع للامم المتحدة ، ومن ثم فان الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة من جانبها وحدها فيما يتعلق بميكرونيشيا لا يمكن الاعتراف لها بشرعية أو قوة قانونية .

ان على الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة ، عملا بأحكام ميثاق الامم المتحدة ، ولصالح تعزيز السلم والأمن الدوليين ، ووفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أن تتخذ الخطوات الضرورية لتمكين شعب ميكرونيشيا من أن يمارس في حرية حقه المشروع في الحرية والاستقلال الحقيقيين ، بما في ذلك حقه في تكوين دولة مستقلة .

انه لواجب على جميع الدول المناصرة لمعركة التحرر الوطني التي تخوضها الشعوب المقهورة أن تدافع في تصميم عن القضية العادلة لشعب ميكرونيشيا الذى يناضل منذ سنوات عديدة للتخلص من التبعية الاستعمارية .

- - - - -